



أثر عقود الصلح على اتفاقات التحكيم وأحكامه

رسالة لنيل درجة الدكتوراة في الحقوق

الباحث/ عماد الدين عبد الله عبد اللطيف

لجنة المناقشة

الأستاذ الدكتور الموقر/ حسن عبد الباسط جمعي

أستاذ القانون المدني - وكيل كلية الحقوق جامعة القاهرة

ورئيس مركز جامعة القاهرة للتحكيم و الاستشارات. "مشرفاً و رئيساً"

الأستاذ الدكتور الموقر/ محمد سعد خليفة

أستاذ القانون المدني - عميد كلية الحقوق جامعة أسيوط "سابقاً" "عضواً"

الأستاذ الدكتور الموقر/ محمد سامي عبد الصادق

أستاذ القانون المدني - كلية الحقوق جامعة القاهرة. "عضواً"

كلية الحقوق - جامعة القاهرة

2015م / 1436هـ



أثر عقود الصلح على اتفاقات التحكيم وأحكامه

رسالة لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق

الباحث

عماد الدين عبدالله عبد اللطيف

كلية الحقوق – جامعة القاهرة

٢٠١٥ م / ١٤٣٦ هـ



أثر عقود الصلح على اتفاقات التحكيم وأحكامه

رسالة لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق

إشراف

الأستاذ الدكتور الموقر / حسن عبد الباسط جميعي

وكيل كلية الحقوق جامعة القاهرة – ورئيس مركز جامعة القاهرة للتحكيم والاستشارات.

الباحث

عماد الدين عبدالله عبد اللطيف

كلية الحقوق – جامعة القاهرة

٢٠١٥م / ١٤٣٦هـ

﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾
﴿١﴾ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿٢﴾ الرَّحْمَنِ
الرَّحِيمِ ﴿٣﴾ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ ﴿٤﴾ إِيَّاكَ نَعْبُدُ
وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴿٥﴾ اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ﴿٦﴾
صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ
عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ﴿٧﴾
"صدق الله العظيم".

إهداء

إلى الله الأحد الفرد الصمد الرحمن الرحيم الملك
القدوس السلام المؤمن المهيمن.

ربي رب العالمين، اللهم تقبل...

{.. سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ

الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ} [البقرة: 32]

ثم نهدي هذا العمل إلى المحسنين الذين ساعدوني
في إخراج هذا البحث إلى النور.

شكر وتقدير

أتوجه بعظيم الشكر وخالص التقدير لأستاذي الجليل معالي الأستاذ الدكتور حسن عبد الباسط جميعي وكيل كلية الحقوق جامعة القاهرة - والمحكم الدولي ورئيس مركز التحكيم بجامعة القاهرة. فإن كانت قد جرت العادة على الشكر والتقدير لمعالي الدكتور الجليل المشرف على الدراسة، إلا أن الأمر أبلغ من ذلك، فقد بلغت الرعاية العلمية والإنسانية لهذه الدراسة وصاحبها شأواً عظيماً، فأقول بحق أنه بغير معالي الدكتور الموقر لم تكن ستخط في هذه الرسالة كلمة واحدة، فتشجيع سيادته لي ودعمه العلمي والإنساني لم تكن خير معين فحسب، بل كانت كل شيء في هذه الدراسة، منذ اختيار عنوانها حتى آخر كلمة سطرها فيها، فلم يخل سعادته علينا بالعلم والتوجيه، وفوق ذلك التنظيم والتبصرة بحسن إدارة الوقت، وعلم استنباط المعاني، واستقراء النصوص التشريعية، وتمحيص الأحكام القضائية المقارنة، واستخلاص المنطق القضائي المستقيم.

فلسعادته فائق التحية وعظيم التقدير.

الباحث/ عماد الدين عبد الله عبد اللطيف

﴿ شكر وتقدير ﴾

أتوجه بعظيم الشكر وفائق التقدير لأستاذي معالي العميد الموقر الأستاذ الدكتور/ محمد سعد خليفة معلم الأجيال الذي أولاني فضلاً عظيماً بقبوله المشاركة في لجنة المناقشة والحكم على الرسالة وشملي برعاية العلماء لتلاميذهم، ولم يخل علي برأي أو مشورة، بأسلوب دل على غزارة العلم، وأبان عن كرم النفس، وسعة الصدر وتواضع العلماء، تعلمت منه العلم والعمل والخلق والتواضع، ولا أعلم هل الشكر لخلقه الراقي أم لعلمه الوافي.

وأقول لسيادته: أوقدت في عتمة الجهل شمعة مضيئة، وفتحت من مغاليق الأبواب باباً للخير مشرعاً، وأيقظت في أعماق الغفوات إدراكاً وحساً مرهفاً.

فلا غرو أن ملاحظات سيادته الدرّ الثمين الذي ستزدان به هذه الدراسة.

جزاه الله عني كل خير

ولسعادته فائق التحية وعظيم التقدير.

الباحث/ عماد الدين عبد الله عبد اللطيف

﴿ شكر وتقدير ﴾

أتوجه بعظيم الشكر وفائق التقدير لأستاذي معالي العميد الموقر الأستاذ الدكتور/ محمد سامي عبد الصادق معلم الأجيال الذي أولاني فضلاً عظيمًا بقبوله المشاركة في لجنة المناقشة والحكم على الرسالة وشملي برعاية العلماء لتلاميذهم، ولم يخل علي برأي أو مشورة، بأسلوب دل على غزارة العلم، وأبان عن كرم النفس، وسعة الصدر وتواضع العلماء، تعلمت منه العلم والعمل والخلق والتواضع، ولا أعلم هل الشكر خلقه الراقي أم لعلمه الوافي.

وأقول لسيادته: أوقدت في عتمة الجهل شمعة مضيئة، وفتحت من مغاليق الأبواب باباً للخير مشرعاً، وأيقظت في أعماق الغفوات إدراكاً وحساً مرهفًا.

فلا غرو أن ملاحظات سيادته الدرّ الثمين الذي ستزدان به هذه الدراسة.

جزاه الله عني كل خير

ولسعادته فائق التحية وعظيم التقدير.

الباحث/ عماد الدين عبد الله عبد اللطيف

مقدمة

الفهرس

رقم الصفحة	الموضوع
١	مقدمة
٧	مبحث تمهيدي: المدخل لدراسة دور التحكيم والصلح في تسوية المنازعات
٨	المطلب الأول: ماهية التحكيم وطبيعته وأنواعه
٨	الفرع الأول: مفهوم التحكيم
٨	أولاً: التعريف الاصطلاحي للتحكيم
٩	ثانياً: التحكيم في الفقه القانوني
١٠	ثالثاً: التعريف المختار
١٠	رابعاً: التحكيم في القانون والقضاء المصري
١٢	خامساً: تعريف اتفاق التحكيم
١٦	سادساً: صورتنا اتفاق التحكيم
١٨	الفرع الثاني: طبيعة التحكيم
١٨	- أهمية تحديد طبيعة التحكيم وأثرها على اتفاقات الصلح المرتبطة به
١٩	- النظريات الفقهية بشأن طبيعة التحكيم
١٩	أولاً: نظرية الطبيعة التعاقدية للتحكيم
٢١	ثانياً: نظرية الطبيعة القضائية للتحكيم
٢٢	ثالثاً: نظرية الطبيعة المزدوجة "المختلطة" للتحكيم
٢٣	رابعاً: النظرية الذاتية أو الخاصة للتحكيم
٢٤	خامساً: موقف القضاء من طبيعة نظام التحكيم
٢٦	الفرع الثالث: أنواع التحكيم
٢٦	أولاً: التحكيم بالقانون والتحكيم مع التفويض بالصلح "الطلاق"
٢٦	ثانياً: التحكيم العارض الحر والتحكيم المنتظم المؤسسي
٢٨	ثالثاً: التحكيم الوطني والتحكيم الدولي
٣١	رابعاً: التحكيم الاختياري والتحكيم الإجباري
٣٣	المطلب الثاني: مفهوم عقد الصلح وطبيعته وأنواعه
٣٣	الفرع الأول: مفهوم عقد الصلح
٣٣	أولاً: مصطلح الصلح في اللغة

٣٥	ثانياً: مفهوم الصلح في الفقه الإسلامي
٣٥	ثالثاً: تعريف الصلح في التشريعات المقارنة
٣٨	رابعاً: المفهوم القضائي للصلح
٣٨	خامساً: تعريف الصلح في فقه القانون الوضعي
٤٠	الفرع الثاني: طبيعة عقد الصلح "مقوماته"، وخصائصه وتمييزه عن غيره
٤٠	أولاً: مقومات عقد الصلح
٤١	ثانياً: خصائص عقد الصلح
٤٢	ثالثاً: تمييز الصلح عن المتشابه معه
٤٣	الفرع الثالث: أنواع الصلح
٤٣	أولاً: الصلح الإتفاقي والصلح القضائي
٤٤	ثانياً: عقد الصلح الوطني وعقد الصلح الدولي
٤٦	الباب الاول: علاقة شروط التسوية الودية باتفاق التحكيم ونطاقه
٤٧	الفصل الاول: شرط أولوية التسوية بوسائل الصلح "المفاوضات ، الوساطة ، التوفيق" وأثره على اتفاق التحكيم
٤٨	المبحث الاول: النظم الودية لتسوية المنازعات وعلاقتها بالتحكيم
٤٩	المطلب الاول: ماهية النظم الودية لتسوية المنازعات
٤٩	الفرع الاول: التطور التاريخي لنظم تسوية المنازعات
٥١	الفرع الثاني: مزايا التحكيم وعيوبه
٥١	أولاً: مزايا التحكيم
٥٢	ثانياً: عيوب التحكيم
٥٢	ثالثاً: التحكيم ليس طريقاً ودياً لتسوية المنازعات
٥٣	الفرع الثالث: ماهية الوساطة والتوفيق
٥٣	أولاً: مفهوم الوساطة
٥٥	ثانياً: مفهوم التوفيق
٦٠	ثالثاً: صور الوساطة والتوفيق
٦٣	المطلب الثاني: تمييز التحكيم عن النظم الودية لتسوية المنازعات "الصلح، الوساطة، التوفيق.

٦٣	الفرع الاول: التحكيم والصلح
٦٤	أولاً- أوجه التشابه بين التحكيم والصلح
٦٤	ثانياً- أوجه الاختلاف بين التحكيم والصلح
٦٦	الفرع الثاني: التحكيم والتوفيق
٦٧	الفرع الثالث: التحكيم والوساطة
٦٨	الفرع الرابع: التحكيم والخبرة
٦٩	الفرع الخامس: التحكيم وقرار المهندس أو مجلس فض المنازعات في عقود الفيديك
٧٠	الفرع السادس: التحكيم والوكالة
٧١	المطلب الثالث: الأهمية القانونية والعملية لنظم تعدد وسائل التسوية
٧١	أولاً: تحقيق عدالة ودية توافقية
٧١	ثانياً: نقادي بطء إجراءات التقاضي
٧٢	ثالثاً: التسوية الودية من شأنها توفير الجهد والنفقات
٧٣	المبحث الثاني: صور نظم تعدد وسائل تسوية المنازعات
٧٤	المطلب الاول: تعدد وسائل التسوية في التشريعات المقارنة
٧٤	الفرع الاول: تشريعات القانون المصري
٧٧	الفرع الثاني: التشريعات الأجنبية
٧٧	الفرع الثالث: التشريعات العربية
٧٨	المطلب الثاني: تعدد وسائل التسوية في المواثيق الدولية ولوائح مؤسسات التحكيم.
٧٨	الفرع الاول: في الاتفاقيات الدولية
٨١	الفرع الثاني: لوائح مؤسسات التحكيم
٨٢	المطلب الثالث: نظام تعدد وتدرج وسائل التسوية في اتفاقات التحكيم.
٨٦	المبحث الثالث: الطبيعة القانونية لنظم أولوية التسوية الودية قبل التحكيم
٨٧	المطلب الاول: الطبيعة الاختيارية لأولوية التسوية الودية
٨٨	المطلب الثاني: الطبيعة الإلزامية لأولوية الوسائل الودية
٩١	المبحث الرابع: القوة الملزمة لشرط التسوية بوسائل الصلح الودية قبل التحكيم
٩٢	المطلب الاول: اتجاهات الفقه في تحديد القوة الملزمة لأولوية الوسائل الودية
٩٤	المطلب الثاني: اتجاهات القضاء المصري والمقارن بشأن القوة الملزمة لأولوية التسوية الودية
١٠١	الفصل الثاني: قابلية التسوية بوسائل الصلح وأثرها على قابلية التحكيم

١٠٢	المبحث الاول: قابلية التسوية بالتحكيم والصلح والوساطة والتوفيق
١٠٢	المطلب الاول: قابلية التسوية بالوساطة والتوفيق والصلح في القانون المصري والمقارن
١٠٣	الفرع الاول: قابلية التسوية بالوساطة في القانون المصري والمقارن
١٠٣	أولاً: مجال الوساطة في التشريع المصري
١٠٣	ثانياً: نطاق الوساطة في التشريعات المقارنة
١٠٤	ثالثاً: نطاق الوساطة في الفقه المقارن
١٠٤	الفرع الثاني: قابلية التسوية بالتوفيق في القانون المصري والمقارن
١٠٤	أولاً: المنازعات القابلة للتسوية بطريق التوفيق
١٠٤	ثانياً: إشارة بعض التشريعات المقارنة إلى المسائل التي يجوز فيها التوفيق
١٠٥	الفرع الثالث: قابلية التسوية بالصلح في القانون المصري والمقارن
١٠٨	المطلب الثاني: تطبيقات القضاء بشأن قابلية التسوية بالتحكيم والصلح والوساطة والتوفيق
١١٠	المبحث الثاني: الصلح والتصالح الجنائي وأثرهما على القابلية للتحكيم
١١٢	المطلب الاول: الصلح الجنائي والصلح المدني
١١٢	الفرع الاول: المقصود بالصلح الجنائي
١١٣	الفرع الثاني: الفرق بين الصلح المدني والصلح الجنائي
١١٤	الفرع الثالث: تمييز الصلح الجنائي عن الوسائل الودية الأخرى لتسوية المنازعات الجنائية
١١٤	أولاً: الصلح والوساطة الجنائية
١١٥	ثانياً: الصلح والتنازل
١١٦	ثالثاً: الفرق بين الصلح والأمر الجنائي
١١٧	المطلب الثاني: الصلح والتصالح الجنائي في القانون المصري
١١٨	الفرع الاول: نطاق الصلح والتصالح في قانون الإجراءات الجنائية
١١٨	أولاً: نطاق التصالح في قانون الإجراءات الجنائية
١٢٢	ثانياً: نطاق التصالح في التشريعات الخاصة
١٣١	ثالثاً: تقييم نهج المشرع المصري في تحديد الجرائم الجائز الصلح والتصالح فيها
١٣٤	المطلب الثالث: أثر الصلح الجنائي في الدعوى المدنية
١٣٤	الفرع الاول: اتجاه الفقه بشأن حجية الصلح الجنائي بالنسبة للدعوى المدنية
١٣٤	الفرع الثاني: موقف المشرع المصري من حجية الصلح بالنسبة للدعوى المدنية

١٦٣	المبحث الثالث: قابلية منازعات المسؤولية الجنائية في المعاملات التجارية للتحكيم
١٣٧	المطلب الأول: تسوية منازعات الشيك المدنية بالتحكيم والصلح
١٣٨	المطلب الثاني: أثر الاتفاق على تسوية منازعات الشيك بالصلح أو التحكيم على الدعوى الجنائية
١٣٩	المطلب الثالث: أثر جواز الصلح الجنائي في الشيك على قابلية منازعاته للتسوية بالتحكيم والصلح
١٤١	المطلب الرابع: أثر حكم التحكيم أو اتفاق الصلح على الحق في اللجوء إلى الدعوى الجنائية
١٤٢	المطلب الخامس: قضاء المحكمة الدستورية العليا بشأن التنازع بين حكم صادر من هيئة تحكيم وآخر من محكمة جنائية
١٤٥	الفصل الثالث: أحكام اتفاق التحكيم وأثرها على شروط وعقود التسوية الودية
١٤٦	المبحث الأول: صحة اتفاق التحكيم وأثارها على شرط أولوية التسوية الودية
١٤٦	المطلب الأول: أركان اتفاق التحكيم وأثرها على شرط أولوية التسوية الودية
١٤٧	الفرع الأول: ركن التراضي
١٦٧	الفرع الثاني: ركن المحل
١٦٨	الفرع الثالث: ركن السبب
١٦٩	المبحث الثاني: الشروط الشكلية في اتفاقات التسوية بالوسائل الاختيارية
١٦٩	المطلب الأول: تنظيم القانون المقارن لشكل اتفاق التحكيم
١٧١	المطلب الثاني: الشروط الشكلية لاتفاقات التسوية الاختيارية في القوانين المقارنة
١٧٢	المطلب الثالث: شكل اتفاق التحكيم في القانون المصري
١٧٥	المبحث الثالث: مبدأ استقلال اتفاق التحكيم وأثره على شرط أولوية التسوية الودية
١٧٥	المطلب الأول: مفهوم مبدأ الاستقلال في الفقه والقانون المقارن
١٧٥	الفرع الأول: المفهوم الفقهي لمبدأ الاستقلال
١٧٧	الفرع الثاني: مبدأ استقلال اتفاق التحكيم في القانون المقارن ولوائح مؤسسات التحكيم
١٧٩	الفرع الثالث: تطبيقات القضاء المقارن بشأن مبدأ استقلال اتفاق التحكيم
١٨١	المطلب الثاني: مبدأ استقلال اتفاق التحكيم في القانون والقضاء المصري
١٨١	الفرع الأول: تطور مبدأ استقلال اتفاق التحكيم في القانون المصري

١٨٣	الفرع الثاني: أثر مبدأ استقلال اتفاق التحكيم على فاعلية نظام التحكيم
١٨٤	المطلب الثالث: مدى جواز تجزئة شرط أولوية التسوية بالصلح الوارد باتفاق التحكيم
١٨٦	المبحث الرابع: آثار اتفاق التحكيم وأثرها على بنود التسوية الودية الواردة فيه
١٨٧	المطلب الأول: الأثر المانع لاتفاق التسوية بالصلح والتحكيم
١٨٧	الفرع الأول: ماهية الدفع بالتحكيم وطبيعته
١٨٧	أولاً: ماهية وأنواع الدفع بصفة عامة
١٨٨	ثانياً: أحكام الدفع بعدم القبول بصفة عامة
١٨٩	الفرع الثاني: طبيعة الدفع بوجود اتفاق التحكيم في القانون المصري
١٩٤	الفرع الثالث: النتائج المترتبة على الأثر المانع لاتفاق التحكيم
١٩٥	المطلب الثاني: القوة الملزمة لاتفاق التحكيم وأثرها على شرط أولوية التسوية بالصلح
١٩٧	المطلب الثالث: نسبية اتفاق التحكيم وأثره على شروط التسوية الودية الواردة فيه
١٩٨	الفرع الأول: نطاق بالنسبية بالنسبة للأطراف
١٩٨	أولاً- النسبية في النظرية العامة للعقود الملزمة
١٩٩	ثانياً- تطبيقات محكمة النقض المصرية في الأثر النسبي للعقود
٢٠١	ثالثاً- الاستثناءات الواردة على قاعدة نسبية اثر الصلح بالنسبة لأطرافه
٢٠٢	رابعاً: حالات امتداد اتفاق التسوية بالصلح والتحكيم إلى الغير
٢٠٤	الفرع الثاني: نطاق النسبية في الموضوع
٢٠٧	الفرع الثالث: نطاق النسبية في السبب
٢٠٨	الباب الثاني: اثر شروط الصلح وعقوده على خصومة التحكيم وأحكامه
٢١٠	الفصل الأول: سلطة هيئة التحكيم بشأن شروط الصلح وعقوده
٢١١	المبحث الأول: سلطة هيئة التحكيم على اتفاقات الصلح السابقة على الخصومة
٢١٣	المطلب الأول: طلب الإلزام بالصلح
٢١٣	الفرع الأول: الدفع بسابقة تسوية منازعة التحكيم وديا (الدفع بالصلح)
٢١٣	أولاً: ماهية الدفع بسابقة التسوية الودية (الدفع بالصلح)
٢١٤	ثانياً: الطبيعة القانونية للدفع بالصلح
٢١٥	ثالثاً: اختلاف الطعن على أحكام التحكيم وأحكام المحاكم المبنية على الصلح
٢١٦	الفرع الثاني: سلطة هيئة التحكيم بشأن الدفع بالشرط الجزائي المقترن بالصلح
٢١٦	أولاً: الشرط الجزائي في النظرية العامة للعقود

٢١٦	ثانياً: الشرط الجزائي وسيلة لتفعيل الصلح أمام هيئة التحكيم
٢١٧	ثالثاً: دور هيئة التحكيم في تقدير استحقاق الشرط الجزائي
٢١٨	رابعاً: الرقابة على سلطة هيئة التحكيم في تقدير الشرط الجزائي واختلافها عن قضاء المحاكم.
٢١٨	خامساً: سلطة هيئة التحكيم في الشرط الجزائي في عقد الصلح الدولي
٢١٩	الفرع الثالث: سلطة هيئة التحكيم في تفسير وتكييف اتفاقات الصلح والتحكيم
٢١٩	أولاً: ماهية التفسير وطبيعته
٢١٩	ثانياً: التفسير الضيق لاتفاقات الصلح
٢٢٠	ثالثاً: حكمة التفسير الضيق لاتفاقات التسوية
٢٢٠	رابعاً: محددات سلطة هيئة التحكيم في تفسير اتفاقات الصلح
٢٢١	خامساً: محددات تفسير اتفاق التحكيم وما يرتبط بها من شروط التسوية بالصلح
٢٢٢	سادساً: أثر خروج هيئة التحكيم على قاعدة التفسير الضيق لشروط الصلح الواردة باتفاق التحكيم وعقوده
٢٢٣	المطلب الثاني: المطاعن الموجهة لاتفاق الصلح سلطة هيئة التحكيم بشأن طلب فسخ الصلح
٢٢٣	الفرع الأول: قواعد فسخ العقد في النظرية العامة للعقود
٢٢٤	الفرع الثاني: نظر هيئة التحكيم لطلب فسخ عقد الصلح
٢٢٦	المبحث الثاني: تسوية خصومة التحكيم بالصلح
٢٢٧	المطلب الأول: خصومة التحكيم "القانون واجب التطبيق، الاختصاص بنظرها، إجراءاتها"
٢٢٨	الفرع الأول: القانون واجب التطبيق على إجراءات التحكيم
٢٢٨	أولاً: الاعتراف لإرادة الطرفين باختيار القواعد الإجرائية
٢٢٩	ثانياً: تحديد القانون الإجرائي في حالة غياب الإرادة
٢٣٤	ثالثاً: جزاء مخالفة القانون واجب التطبيق على إجراءات التحكيم وما يتصل بها من صلح
٢٣٥	الفرع الثاني: سلطة هيئة التحكيم في الفصل في اختصاصها بنظر النزاع محل عقد الصلح "مبدأ الاختصاص بالاختصاص"
٢٣٨	الفرع الثالث: إجراءات خصومة التحكيم
٢٤١	المطلب الثاني: مهمة هيئة التحكيم في التصديق على اتفاق الصلح
٢٤٢	الفرع الأول: إجراءات تقديم عقد الصلح أمام هيئة التحكيم

٢٤٢	أولاً: الوكالة المطلوبة في تقديم عقد الصلح لهيئة التحكيم
٢٤٣	ثانياً: طرق تقديم اتفاق الصلح لهيئة التحكيم
٢٤٣	ثالثاً: أثر غيبة أحد الخصوم على حجية اتفاق الصلح
٢٤٤	رابعاً: أثر الطعن بالتزوير على عقد الصلح المقدم لهيئة التحكيم
٢٤٤	خامساً: جزاء مخالفة هيئة التحكيم لإجراءات الصلح واطراحه
٢٤٥	الفرع الثاني: مهمة هيئة التحكيم في التصديق على عقد الصلح
٢٤٥	أولاً: التزام هيئة التحكيم بإثبات الصلح في محضر الجلسة
٢٤٦	ثانياً: إصدار الحكم التحكيمي بإلحاق محضر الصلح بمحضر الجلسة
٢٤٧	المطلب الثالث: الإنهاء الإرادي لخصومة التحكيم كأثر لانعقاد الصلح
٢٤٩	الفرع الأول: انتهاء خصومة التحكيم بالتسوية الودية
٢٤٩	أولاً: مبررات إنهاء إجراءات التحكيم كأثر للتسوية الودية
٢٤٩	ثانياً: إجراءات طلب إثبات التسوية الودية أمام هيئة التحكيم
٢٥٠	ثالثاً: إجراءات طلب انتهاء خصومة التحكيم للتسوية الودية
٢٥٠	رابعاً: سلطة هيئة التحكيم بشأن اتفاق تسوية الخصومة ودياً
٢٥٢	خامساً: مدى اختصاص هيئة التحكيم بعرض الصلح على المحكّمين
٢٥٣	سادساً: وقت تقديم طلب إنهاء النزاع للتسوية الودية
٢٥٣	سابعاً: شروط اتفاق تسوية النزاع
٢٥٣	ثامناً: الأثر المترتب على طلب المحكّمين إثبات التسوية
٢٥٤	تاسعاً: سلطة هيئة التحكيم بشأن صلح المحكّمين دون تقديم شروط التسوية
٢٥٥	الفرع الثاني: الاتفاق على إنهاء الإجراءات
٢٥٦	الفرع الثالث: ترك خصومة التحكيم
٢٥٦	أولاً: مفهوم ترك خصومة التحكيم
٢٥٦	ثانياً: قواعد ترك خصومة التحكيم
٢٥٧	ثالثاً: حجية الحكم الصادر بترك خصومة التحكيم وأثرها على الصلح
٢٥٩	الفصل الثاني: تفويض المحكّمين في التحكيم بالصلح
٢٦٠	المبحث الأول: ماهية وطبيعة التحكيم مع التفويض بالصلح "التحكيم الطليق"
٢٦١	المطلب الأول: مفهوم التحكيم مع التفويض بالصلح
٢٦١	الفرع الأول: مبدأ ازدواجية التحكيم بين القضاء والتفويض بالصلح

٢٦١	أولاً: في التشريع المصري
٢٦٢	ثانياً: في التشريعات المقارنة
٢٦٤	الفرع الثاني: التطور التاريخي لتفويض المحكمين بالصلح
٢٦٥	الفرع الثالث: غياب تعريف التحكيم بالصلح، ومحاولة الدراسة تعريفه
٢٦٦	المطلب الثاني: خصائص وطبيعة شرط تفويض المحكمين بالصلح
٢٦٦	الفرع الأول: خصائص شرط التفويض بالتحكيم بالصلح
٢٦٦	أولاً: شرط التحكيم مع التفويض بالصلح يتضمن تنازل
٢٦٨	الفرع الثاني: الطبيعة القضائية للتفويض بالتحكيم بالصلح
٢٦٨	أولاً: المحكم بالصلح يباشر وظيفة قضائية
٢٦٩	ثانياً: عمل المحكم المفوض بالصلح عمل قضائي
٢٧٢	المبحث الثاني: شروط صحة تفويض المحكم بالصلح
٢٧٢	المطلب الأول: الشروط العامة في التحكيم
٢٧٢	الفرع الأول: الشروط الواجب توافرها لصحة اتفاق التحكيم
٢٧٦	الفرع الثاني: الشروط العامة الواجب توافرها في المحكمين بالصلح
٢٨٢	المطلب الثاني: الشروط الخاصة في صحة التفويض بالصلح
٢٨٢	الفرع الأول: التعبير الصريح عن شرط التفويض بالصلح
٢٨٦	الفرع الثاني: وجوب ذكر المحكمين المصالحين في اتفاق التحكيم
٢٨٧	الفرع الثالث: وقت تفويض المحكمين بالصلح
٢٨٩	المبحث الثالث: الفرق بين التحكيم بالصلح والتحكيم بالقضاء
٢٩١	المبحث الرابع: سلطات المحكمين المفوضين بالصلح
٢٩١	المطلب الأول: نطاق سلطة المحكم المفوض بالصلح في استبعاد القواعد القانونية واجبة التطبيق
٢٩٣	المطلب الثاني: سلطات المحكم المفوض بالصلح بالنسبة للحقوق والإدعاءات بحل خصومة التحكيم
٢٩٤	المطلب الثالث: سلطة المحكم في تعديل العقد موضوع النزاع
٢٩٥	المطلب الرابع: سلطة المحكم المفوض بالصلح في الجمع بين الحكم بالقانون وبالصلح

٢٩٦	الفصل الثالث: أثر اتفاقات الصلح على حكم التحكيم وتنفيذه
٢٩٧	المبحث الأول: أثر اتفاقات الصلح على حكم التحكيم
٢٩٨	المطلب الأول: بطلان اتفاقات الصلح وأثرها على صحة حكم التحكيم
٢٩٨	الفرع الأول: الطعن على حكم التحكيم بالبطلان
٢٩٨	أولاً: حكمة الطعن بالبطلان في القانون المقارن
٢٩٩	ثانياً: الطعن بالاستئناف أو حظره وتأثره بالتقويض بالصلح
٣٠١	الفرع الثاني: أسباب البطلان في القانون المصري والمقارن
٣٠١	أولاً: دعوى بطلان حكم التحكيم وأسبابه في القانون الفرنسي
٣٠٢	ثانياً: دعوى بطلان حكم التحكيم وأسبابه في القانون المصري
٣١٦	الفرع الثالث: ميعاد إقامة دعوى البطلان
٣١٨	الفرع الرابع: المحكمة المختصة بنظر دعوى البطلان
٣٢٠	المطلب الثاني: أثر الغش في عقود الصلح على حكم التحكيم
٣٢٠	الفرع الأول: مفهوم الغش
٣٢٠	أولاً: الفرق بين غش القانون في التصرف القانوني وغش القانون في الخصومة
٣٢١	ثانياً: الصورية في اتفاقات التحكيم وعقود الصلح
٣٢٢	ثالثاً: الفرق بين غش القانون والصورية
٣٢٣	الفرع الثاني: تصدي قضاء البطلان للغش في عقود الصلح
٣٢٧	المبحث الثاني: أثر الصلح على تنفيذ أحكام التحكيم
٣٢٨	المطلب الأول: قواعد تنفيذ أحكام التحكيم
٣٢٨	الفرع الأول: إجراءات تنفيذ أحكام التحكيم الداخلية
٣٢٨	أولاً: الاعتراف بحجية حكم التحكيم
٣٢٨	ثانياً: التمييز بين حجية الحكم وقوته التنفيذية
٣٢٩	ثالثاً: إجراءات إصدار الأمر بالتنفيذ
٣٣٠	رابعاً: الشروط اللازمة لإصدار أمر التنفيذ
٣٣١	خامساً: إشكالية عدم تسبيب أوامر تنفيذ أحكام التحكيم
٣٣٢	سادساً: مدى حجية الأمر الصادر بالتنفيذ
٣٣٢	سابعاً: وقف القوة التنفيذية لأحكام التحكيم
٣٣٤	ثامناً: حق الغير في رفع دعوى عدم الاعتداد بحكم التحكيم
٣٣٥	تاسعاً: دعوى انعدام حكم التحكيم
٣٣٥	الفرع الثاني: إجراءات تنفيذ أحكام التحكيم الأجنبية

٣٣٥	أولاً: انضمام مصر لاتفاقية نيويورك بشأن أحكام المحكمين الأجنبية وتنفيذها
٣٣٦	ثانياً: إجراءات تنفيذ الأحكام الأجنبية
٣٣٧	ثالثاً: شروط إصدار أمر التنفيذ
٣٣٨	رابعاً: نطاق تطبيق اتفاقية نيويورك
٣٣٨	خامساً: مدى خضوع إجراءات تنفيذ أحكام التحكيم الأجنبية لقانون التحكيم المصري
٣٣٩	سادساً: اجتهاد محكمة النقض في شأن القانون واجب التطبيق على أوامر تنفيذ أحكام التحكيم الأجنبية
٣٤٠	الفرع الثالث: إشكالية عدم وجود محاكم متخصصة في مجال التحكيم
٣٤٠	أولاً: المحكمة المختصة بمسائل التحكيم في القانون المصري
٣٤١	ثانياً: إشكالية علانية جلسات مسائل التحكيم
٣٤١	ثالثاً: مدى اختصاص المحاكم الاقتصادية بمسائل التحكيم
٣٤٢	رابعاً: ضرورة تحديد محكمة متخصصة بمسائل التحكيم
٣٤٤	المطلب الثاني: تنفيذ أحكام التحكيم الصادرة بالصلح
٣٤٤	الفرع الأول: تنفيذ أحكام التحكيم الاتفاقية
٣٤٥	الفرع الثاني: تنفيذ أحكام التحكيم المصدقة على اتفاق الصلح
٣٤٦	الخاتمة
٣٤٧	- النتائج
٣٦٣	- التوصيات
٣٧٢	قائمة المراجع
٣٧٢	أولاً: المراجع باللغة العربية
٣٨٥	ثانياً: المراجع الأجنبية
٣٩٤	الفهرس

ملخص الرسالة باللغة العربية :

أثر عقود الصلح على اتفاقات التحكيم و أحكامه

هذه الرسالة رصدت علاقة الصلح بالتحكيم، ليس باعتبار الأول المرشد الذي يحدد نطاق الثاني فحسب، بل كذلك اختلاط وسائل الصلح - المفاوضات المباشرة أو التوفيق أو الوساطة - بالتحكيم، ضمن خارطة طريق لتسوية المنازعة قبل ولوج معترك التحكيم. ومن ألوان طيف هذه العلاقة أن يكون الصلح نوعاً من التحكيم، من خلال نظام التحكيم مع تفويض المحكمين بالصلح أو أن يتدارك المحكمون ما فاتهم بتسوية المنازعة صلحاً أثناء جريان خصومة التحكيم بطلب التصديق على محضره أو أعمال مقتضاه. وقد يعرض اتفاق الصلح على هيئة التحكيم لنظر طلبات المحكمين بإعمال آثاره، أو الدفع التي ترمي إلى الطعن عليه .

(الكلمات الدالة) :

- قانون التحكيم
- الوساطة
- التوفيق
- المفاوضات
- الصلح

Abstract :

Reconciliation Contracts Effect Upon The Arbitration Agreements & Provisions Thereof

Such thesis detected the relationship between reconciliation & Arbitration, by not considering the first as the guide that assign the domain of the second only but also by mixing reconciliation means- direct negotiations, harmonization and mediation an- with Arbitration within roadmap to settle disputes before occurring arbitration . One of the aspects of such relationship is that reconciliation is considered as a character of Arbitration through the system thereof, further the Arbitrators shall be delegated to make reconciliation. Or the ones are subject to Arbitration shall realize what they missed on settling disputes during the occurrence of Arbitration Dispute to require to authenticate its minutes or to make it effective. Reconciliation agreement may presented before arbitration panel to examine the applications of the one who are subjected to Arbitration to make it effective or by defending the appeals that are aimed at .

Key words :

- Arbitration Act**
- Mediation**
- Accommodation**
- Negotiations**
- Reconciliation**